إمتلك شقتك.. بدون دفعه اولى.. وبدون كفيل
هل لديك عماره ترغب بيعها تمليك بجده إرسل رسالة جوال ٠٥٠١٧٠٧٠٨٠
الرحاب "عرض جديد" عدد الغرف : ٣ السعر نقداً : ٢٣٠ الف القسط الشهري : ١٥٨٠ ريال المدة : ١٨ سنه
الزهره "عرض جديد" عدد الغرف : ٥ السعر نقداً : ٦٤٠ الف القسط الشهري : ٦٣٥٠ ريال المدة : ١٥ سنه
الصفا عدد الغرف : ٣+صالتين السعر نقداً : ٢٥٤ الف القسط الشهري : ٢٤٧٠ ريال المدة : ١٥ سنه
الربوه عدد الغرف : ٤ السعر نقداً : ٢٨٠ الف القسط الشهري : ٢٧٦٠ ريال المدة : ١٥ سنه
الفيصلية عدد الغرف : ٦ السعر نقداً : ٤٨٠ الف القسط الشهري : ٤٥٧٠ ريال المدة : ١٥ سنه
الصفا عدد الغرف : ٦ السعر نقداً : ٤٧٠ الف القسط الشهري : ٤٥٥٠ ريال المدة : ١٥ سنه
الربوه عدد الغرف : ٦ السعر نقداً : ٣٣٠ الف القسط الشهري : ٣٢٠٩ ريال المدة : ١٥ سنه
النسيم "عرض جديد" عدد الغرف : ٣ السعر نقداً : ١٨٠ الف القسط الشهري : ١٥٥٠ ريال المدة : ١٨ سنه
جوال ٠٥٥٦٠٠٦٠٩٦ / ٠٥٥٤٥٩٩٩٧٩ / ٠٥٠٤٩٣٥٨١١ / ٠٥٠١٧٠٧٠٨٠
الفقيه للإستثمار العقاري
٦١٩٩٩٩٩ عشره خطوط إنترنت
www.6199999.net

المليك لدى رعاية المؤتمر العربي التاسع للثروة المعدنية:

لا عزة لهذه الأمة الا بقوتها.. ولا قوة الا بنهضتها ولا نهضة الا بتعاونها

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله ان المعادن أصبحت فى عصرنا الحاضر من أهم المواد الخام التى تدير عجلة الصناعات وتسهم فى تحقيق الرخاء. وقال يحفظه الله في افتتاح المؤتمر العربي التاسع للثروة المعدنية بجدة بعد ظهر أمس بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام و ١١٠٠ مشارك وأكثر من ١٢ وزيرا عربيا مختصا بالثروة المعدنية لقد ذهب العهد الذي كنا نعتمد فيه على الآخرين اعتمادا كاملا يشمل عمليات التنقيب والاستخراج والتصنيع، مشيرا الى اننا الآن في عهد نعتمد فيه بعد الله على جهودنا وعلى التعاون البناء بيننا.

المليك وسمو ولي العهد والأمراء والوزراء أثناء الدخول لقاعة المؤتمر

ويتسلم باقة ورد من طفلة

الاميران عبدالرحمن ومقرن يتابعان كلمة المليك

الامير متعب بن عبدالله والعطية وزير الطاقة القطري خلال المؤتمر

حامد عمر العطاس، وليد العمير، عبدالعزيز غزاوي(جدة)
تصوير: احمد بابكير

أضاف أيده الله موجها كلامه للمشاركين في المؤتمر: ايها الأخوة الكرام لا عزة لهذه الأمة الا بقوتها، ولا قوة الا بنهضتها، ولا نهضة الا بتعاونها.

وأهاب المليك المفدى بالمشاركين في المؤتمر أن يعملوا لوضع الشعار الذي اختاروه للمؤتمر «شراكة معدنية عربية نحو غد أفضل» حيز التنفيذ.

وقال إن الوحدة الاقتصادية لا تقل في اهميتها عن الوحدة السياسية، وإننا لا نفتقر الى شيء فلدينا الرجال والمال ونستطيع اذا صحت العزائم أن نقيم المشاريع المشتركة، وأن نبني المناطق الحرة ونقضي على الازدواجية ليحل محلها التكامل بإذن الله، وانه اذا استطعنا أن نحقق هذا فاننا نستطيع أن نقول إننا خطونا خطوات هامة نحو الوحدة العربية الاقتصادية التي ستكون رافدا لنماء كل الدول العربية بإذن الله.

وقال يحفظه الله: أيها الأخوة باسم اخوانكم شعب المملكة أرحب بكم وأتطلع الى النتائج الايجابية التي سينتهي اليها هذا اللقاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وكان في استقبال الملك المفدى فور وصوله مقر الاحتفال صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة ووزير البترول والثروة المعدنية رئيس المؤتمر العربي التاسع للثروة المعدنية المهندس علي بن ابراهيم النعيمي وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن تركي بن عبدالعزيز مستشار وزير البترول والثروة المعدنية ووكلاء الوزارة. عقب ذلك عزف السلام الملكي.

ثم تشرف عدد من كبار المسؤولين بالوزارة بالسلام على خادم الحرمين الشريفين. بعد ذلك قام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الامين بجولة في ارجاء المعرض المصاحب للمؤتمر واستمع حفظه الله الى شرح من المسؤولين عن الاجنحة المشاركة في المعرض من داخل المملكة وخارجها.

وعند وصوله حفظه الله الى قاعة الحفل صافح اصحاب المعالي الوزراء المسؤولين عن الثروة المعدنية في الدول العربية المشاركة في المؤتمر. ثم بدأ الحفل الخطابي الذي اقيم بهذه المناسبة بتلاوة آيات من القران الكريم. ثم بدأت جلسات العمل وألقيت أوراق العمل.

> * نستطيع اذا صحت العزائم أن نقيم المشاريع المشتركة ونبني المناطق الحرة ونقضي على الازدواجية
> * ذهب العهد الذي كنا نعتمد فيه على الآخرين اعتمادا كاملا
> * لا نفتقر لشيء فلدينا الرجال والمال

الدباغ محافظ هيئة الاستثمار متوقعا أن تكون المملكة وجهة مفضلة للمستثمرين:

الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد السعودي رفعت ناتجنا المحلي الى ٣٠٦ مليارات دولار

حامد العطاس(جدة)

توقع محافظ الهيئة العامة للاستثمار عمرو الدباغ أن تبرز المملكة في المستقبل القريب كوجهة مفضلة للمستثمرين الأجانب والمحليين في الصناعات المعدنية ولاسيما بعد اكتمال مشاريع البنية التحتية.

وقال انه يأتي في طليعة المشاريع المتوقعة مشروع ربط المناطق النائية التي توجد فيها مناجم المعادن شمال المملكة بشبكة حديدية بطول ٢٠٠٠ كم وبتكاليف استثمارية قدرها ٣ مليارات دولار لنقل الخامات المعدنية.

وأشار الى ان الاصلاحات الهيكلية التي شهدتها المملكة جعلت الناتج المحلي الاجمالي للمملكة يتجاوز ٣٠٦ مليارات دولار مشكلا ما يزيد على ٢٥٪ من اجمالي الناتج المحلي العربي بنحو ٦،٦٪.

جاء ذلك في الكلمة التي القاها امام المؤتمر العربي الثاني للثروة المعدنية عن بيئة الاستثمار في المملكة وفرص الاستثمار في قطاع التعدين بشكل خاص.

وقال: تتمتع المملكة بميزة تاريخية من الاستقرار السياسي، واكبة نموا منظما في شتى القطاعات الاقتصادية، ويعد الاقتصاد السعودي اليوم اكبر اقتصاد في الشرق الأوسط حيث تجاوز الناتج الاجمالي المحلي للمملكة في العام الماضي ٣٠٦ مليار دولار، مشكلا ما يزيد على ٢٥ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي للدول العربية ، وحقق الاقتصاد السعودي معدل نمو مرتفع، بلغ ٦،٦٪ ونمت الصادرات غير النفطية بنسبة ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٤م، وبلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الاجمالي المحلي نحو ٣٥٪. وفي الوقت ذاته حافظت معدلات التضخم على مستوياتها المنخفضة، حيث بلغت العام الماضي ٠،٤٪ كما انخفض معدل الدين الخارجي الى الناتج المحلي الى نحو ١١٪ واثمر هذا الأداء القوي للاقتصاد السعودي، والذي جاء نتيجة للاصلاحات الهيكلية التي نفذت خلال السنوات الماضية، في حصول المملكة على اعلى تصنيف ائتماني من مؤسسات الائتمان الدولية، حيث حصلت المملكة على تصنيف +A في تصنيف ساندر وبور(S&P) و A٣ في تصنيف مودي(Moody) و A في تصنيف فيتش (Fitch).

٤٠ قانونا جديدا

وأضاف انه مع انضمام المملكة الى عضوية منظمة التجارة العالمية، في ديسمبر ٢٠٠٥م والذي تطلب اصدار ما يزيد على ٤٠ نظاما وقانونا جديدا لمواءمة التشريعات والأنظمة الاقتصادية في المملكة مع انظمة منظمة التجارة العالمية، اضحت بيئة الاستثمار في المملكة اكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء. وقد تجسد ذلك في الزيادة المطردة في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية والمحلية، حيث كان معدل النمو في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال السنوات الثلاث الماضية، نحو ١٢٠٪ لكل سنة.

كما حافظت التدفقات الاستثمارية المحلية الخاصة، خلال السنوات الثلاث الماضية على معدل نمو سنوي بلغ ٦٪ ووصلت في عام ٢٠٠٥م الى ١١٥ مليار ريال.

تحسن تنافسية المملكة

وواكب ذلك تحقيق تحسن واضح في تنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة عالميا حيث حصلت المملكة هذا العام على المرتبة الثامنة والثلاثين عالميا في تقرير ممارسة الاعمال للبنك الدولي من بين مئة وسبع وسبعين دولة متقدمة على كل دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ان هذا التحسن الملموس في تنافسية بيئة الاستثمار السعودي يجعلنا واثقين بعون الله من تحقيق الهدف الأكبر الذي وضعناه لأنفسنا في الهيئة العامة للاستثمار وهو الوصول بالمملكة الى مصاف افضل عشرة اقتصادات، من حيث التنافسية على مستوى العالم، بحلول عام ٢٠١٠م. ونحن ندرك جيدا ان هذا الهدف يقتضي الكثير من العمل والجهد، لكننا واثقون بعون الله ثم بدعم قيادتنا الحكيمة، وبمشاركة شركاتنا في القطاعين العام والخاص من تحقيق هذا الهدف.

الدباغ : المملكة حصلت على أعلى تصنيف ائتماني دولي

تعقد المملكة آمالا واسعة على قطاع التعدين، ليصبح العمود الثالث في الاقتصاد السعودي الى جانب النفط والبتروكيماويات. وتطوير قطاع المعادن، يحتل اهمية عالية لدى المملكة في اطار استراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية، والانتقال بالاقتصاد السعودي من اقتصاد احادي المورد، الى اقتصاد متعدد الموارد. ويبرر هذا الاهتمام ما تزخر به اراضي المملكة من كم هائل من المعادن التي تم اكتشافها من قبل وزارة البترول والثروة المعدنية، وهيئة المساحة الجيولوجية، التي تم انشاؤها في عام ١٩٩٩م كهيئة مستقلة تعنى بتوفير البيانات والمعلومات عن الثروة المعدنية، من خلال المسوحات الجيولوجية والدراسات الميدانية. وفي هذا السياق تم الى هذا اليوم اكتشاف اكثر من ثلاثين صنفا من المعادن النفيسة والصناعية في المملكة، من بينها خمسة عشر معدنا تتوافر بكميات تجارية في اكثر من الفين واربعمائة واربعة واربعين موقعا. ومن هذه المعادن خامات الفوسفات، والبوكسايت، والنحاس، والزنك، والحديد، والمغنسيوم، والتانتلوم، والذهب، والفضة، والسليكا، والرخام والجبس وغيرها.

وترجمة لتوجهات الدولة، لاستغلال الثروة المعدنية في المملكة، تم انشاء الشركة العربية السعودية للتعدين «معادن» عام ١٩٩٧م لاستكشاف وتطوير الموارد المعدنية في المملكة. وقد أوكل الى «معادن» مهمة اعادة هيكلة مشاريع التعدين الحكومية وتحويلها الى مشاريع مربحة تجاريا بمشاركة القطاع الخاص. وقد عملت «معادن» منذ انشائها على توفير البنية التحتية في مواقع التعدين بما في ذلك توفير الكهرباء والمياه والاتصالات وربطها بشبكة المواصلات في المملكة. وفي عام ٢٠٠٤م أقرت حكومة المملكة خطة لخصخصة شركة معادن، تتضمن هيكلة الشركة في أربع وحدات استراتيجية هي: المعادن النفيسة، الفوسفات، الألمنيوم، والمعادن الصناعية. وفي العام ذاته اقرت الحكومة نظاما جديدا للاستثمار في قطاع التعدين، يتسم بدرجة عالية من الشفافية ويقدم للمستثمرين عددا من الميزات من بينها الحق في الحصول على عدة رخص، اضافة الى تقليل مساحة منطقة الاستكشاف من ١٠٠ كم٢ الى عشرة كيلو مترات مربعة.

ويدعم الاستثمار في قطاع التعدين ايضا، صدور نظام الاستثمار الأجنبي، الذي صدر في عام ٢٠٠٠م والذي يساهم في تقديم الاطار القانوني لحماية المستثمرين. ومن سمات هذا النظام انه يساوي بين المستثمر الأجنبي والمحلي.

وبالنسبة الى النظام الضريبي في المملكة، والذي يعتبر منافسا عالميا فقد تم تعديله في عام ٢٠٠٤م حيث خفضت بموجبه نسبة الضريبة على ارباح الشركات من ٤٥٪ الى ٢٠٪ مع امكانية ترحيل الخسائر الى السنوات التالية، كما أعفي المستثمرون الأجانب وموظفوهم من اية ضرائب على الدخل الشخصي.

توفير الخدمات الشاملة

ان الهيئة العامة للاستثمار وهي الجهة الحكومية المكلفة بادارة وتحسين بيئة الاستثمار في المملكة، والترويج للفرص الاستثمارية فيها، بلورت مطلع عام ٢٠٠٤م استراتيجية عمل تتمحور حول توفير خدمات شاملة للمستثمرين، مع التركيز على ثلاثة قطاعات استراتيجية هي: الطاقة والنقل والصناعات القائمة على المعرفة. وتعد الصناعات المعدنية احدى الصناعات التي تنضوي تحت مظلة قطاع الطاقة في المملكة، لكونها من الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، سواء أكان ذلك في عمليات التعدين او في عمليات تصنيع خامات المعادن.

المدن الاقتصادية

ويشكل تحقيق تنمية متوازنة في مناطق المملكة، احد اهم الاهداف التي تسعى الهيئة الى بلورة مبادرات لتحقيقها. ويأتي في هذا الاطار مبادرات الهيئة لاطلاق المدن الاقتصادية المتكاملة، والتي بدأت في ديسمبر ٢٠٠٥م باطلاق مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ، لتشكل منهجا وفكرا اقتصاديا جديدا تبنته حكومة خادم الحرمين الشريفين لاقامة بيئة جاذبة لمزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يجلب معه التقنيات المتقدمة، لتعظيم القيمة المضافة لثرواتنا الطبيعية، وتوفير فرص عمل مجدية لمواطنينا.

هذه المدن الاقتصادية الجديدة، التي أطلقنا ثلاثا منها الى هذا اليوم باستثمارات تجاوزت ٤٠ مليار دولار، وبتمويل كامل من قبل القطاع الخاص، تشكل حلما عظيما تبناه قائد مسيرة الاصلاح الاقتصادي في المملكة، خادم الحرمين الشريفين، الذي يدرك ان بلادنا تعيش وسط ظروف ومتغيرات عدة في مقدمتها تحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي والتطورات التقنية المتسارعة، والتي تحتاج الى جيل مؤهل تأهيلا علميا عاليا.

وقال ان الاستثمار في قطاع التعدين والصناعات المعدنية في المملكة يعد استثمارا اقتصاديا مجديا لما تتمتع به المملكة من الجمع بين وفرة المواد الخام وتوفر امدادات الطاقة التي تحتاجها هذه الصناعات بكثافة عالية، وهي سمة لا تتوافر في الكثير من المواقع على مستوى العالم.

ومن المتوقع ان يحفز قيام مشروعي «معادن» للبوكسايت والفوسفات في رأس الزور في نهاية العقد الحالي، المزيد من الصناعات التحويلية النهائية، والتي تحظى باهتمامنا في المملكة، لما لها من قيمة مضافة عالية، الى جانب مساهمتها في توفير فرص عمل كثيرة للشباب السعودي الباحث عن العمل. فمن المتعارف عليه ان كل ١٠٠ مليون دولار تستثمر في مشاريع التعدين توفر ما بين ١٠٠-١٥٠ فرصة عمل، في حين توفر تلك الاستثمارات في الصناعات المعدنية التحويلية نحو ١٠٠٠-١٥٠٠ فرصة عمل.

ودعا المستثمرين لاغتنام الفرص الواعدة، التي يوفرها الاستثمار في قطاع التعدين في المملكة وقال: اننا في الهيئة العامة للاستثمار، لن ندخر جهدا لتقديم كامل الدعم والمساندة، وتوفير جميع الخدمات والتسهيلات الممكنة، لتحقيق ما يعود على المستثمرين وعلى وطننا العزيز بالخير والمنفعة.

النعيمي في الاجتماع التشاوري للوزراء العرب:

٤ صعوبات تعترض تطوير مناخ الاستثمار في الثروة المعدنية

حامد العطاس ، عبدالعزيز غزاوي . وليد العمير (جدة)

النعيمي خلال المؤتمر

أكد وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي بن ابراهيم النعيمي ان حصة القطاع التعديني في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية لا تزيد عن ١٪.

ودعا معاليه نظراءه العرب المشاركين في الاجتماع التشاوري الذي عقد في جدة أمس على هامش المؤتمر العربي التاسع للثروة المعدنية الى تهيئة مناخ جاذب للمستثمر العربي والاجنبي في قطاع التعدين والثروة المعدنية.

وحدد معاليه عددا من الصعوبات التي ينبغي ان يتعامل معها الوزراء العرب للنهوض بقطاع الثروة المعدنية قائلا ان هذه الصعوبات تشمل:

أولا: صعوبات التمويل التي يواجهها المستثمرون في قطاع التعدين.

ثانيا: حدة المنافسة العالمية على استقطاب الاستثمارات في مجال التعدين.

ثالثا: ضعف المعلومات العامة عن التعدين في العالم العربي، والحاجة الى ان يقوم الاعلام الاقتصادي العربي بجهد أكبر لابراز الامكانات والفرص المتاحة في الدول العربية في هذا المجال والتعريف بمكامن الخامات المعدنية الواعدة والمشروعات التعدينية المبشرة

رابعا: الحاجة الى انظمة وقوانين مرنة ومتطورة وأكثر شفافية.

وأكد انه يجب النظر الى مثل هذه الصعوبات في المنطقة العربية على أنها حوافز لنا لبذل المزيد من الجهد لايجاد الحلول الملائمة ولتحديد أسبابها والعمل على تفاديها في المستقبل، والسعي لبلورة نوع من التنسيق والتشاور بيننا حتى نتمكن من مواجهة جميع التحديات والصعوبات، وتوفير ظروف منافسة لتحفيز واستقطاب الاستثمارات التعدينية في الوطن العربي.

وقال علينا ان نجعل تنمية المشروعات التعدينية العربية المشتركة وتوسيع قاعدتها هدفا استراتيجيا لنا اذا اردنا ان نتخطى تلك الصعوبات وغيرها ونحقق بعضا من طموحاتنا في هذا المجال وهذا التوجه هو بلا شك مسؤولية ملقاة على عواتقنا كمسؤولين وكمؤسسات حكومية وعلى عاتق القطاع الخاص العربي، الذي يعد المحور الأساس والمهم لدفع عجلة الاستثمار خاصة ان الظروف باتت مهيأة لذلك من خلال المساعي الرامية الى توحيد أنظمة وقوانين الاستثمار في الدول العربية.

واشار الى ان اللجنة المنظمة للمؤتمر اقترحت نقطتين للتشاور بشأنهما في هذا الاجتماع وهما:

تفعيل التعاون والتنسيق العربي في قطاع الثروة المعدنية، وعقد اجتماعات تنسيقية على مستوى المسؤولين والخبراء من الشركات و الهيئات العربية العاملة في استغلال وتصنيع وتسويق الخامات المعدنية. كما قامت اللجنة المنظمة للمؤتمر بتجهيز مسودة التوصيات للاجتماع.